

أجهزة (GPS) لا تحظ تجزئة الخطوط الطويلة

حلب توسع خطة التتبع الإلكتروني
لوسائل النقل به خطوط جديدة

حلب- خالد زنگلو

للمرة الثالثة على التوالي، وسعت محافظة حلب خطة تطبيق نظام التتبع الإلكتروني (GPS)، بهدف تعميم التجربة على خطوط المدينة كاملة، إضافة إلى خطوط الريف، وذلك لوسائل النقل العامة من ميكرو باصات وباصات نقل داخلي، بما يخفف أزمة النقل ومعاملة السكان وتحسين الخدمة.

فبعد استكمال المحافظة الإجراءات اللازمة، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية ومن خلال لجنة نقل الركاب المشترك، باشرت أمس بتفعيل أجهزة المراقبة (GPS) في خطوط نقل جديدة، هي: الأظمية وساكن السيل والخالدية والقردوس والراموسة- مشهد، وهي خطوط تشهد ازدياداً من قبل الركاب.

وأمل أهالي «الوطن» بأن تتمكن الجهات المعنية، عبر آلية التتبع الإلكتروني، من تجاوز الخلل الحاصل في تخدم الأحياء بوساطة النقل العامة «وخل مشكلة النقل الداخلي القائمة، والزمن، والوصول لتعوق الموظفين والطلاب من الوصول لأماكن عملهم ودراساتهم في الوقت المحدد»، وفق قول أحد قاطني حي المشهد.

ولفت أحد سكان حي أرض الصباغ إلى أن المشكلة لا تحل بتطبيق نظام المراقبة



الإلكتروني على وسائل النقل فقط «بل لا بد من تفعيل خدمة نهاية الخط، أسوة بالعاصمة دمشق، إذ يعد السائقون إلى تجزئة الخط إلى خطين أو ثلاثة خطوط، مما تجرئ تجزئة خط الأظمية من موقع الانطلاق إلى ساحة جامعة حلب ومنها إلى حي الفرقان، ومن الأخير إلى المستودعات والمدينة الرياضية في الحدمانية من دون أن تحظ أجهزة التتبع الأمر، ما يرغم

الراكب على دفع التعرفة ٣ مرات أحياناً، وهو حال بقية الخطوط الطويلة مثل صلاح الدين والدائري والجنوبي والدائري الشمالي... ووعد المعنيون بتطبيق خطة تطبيق نظام التتبع الإلكتروني بتقييمها بشكل مستمر لتلافي التجاوزات في خطوط النقل التي شملتها العملية، وهو ما حدث في خط جمعية المهندسين وجزء من خط جمعية

الزهاء، اللذين رفاً بـ ١٠ باصات في ١٧ الشهر الجاري من الشركة المستفجرة لتقديم الخدمة بمستوى لائق لمسارات الخط الثلاثة: شارع النيل- صحة عمارة وشارع النيل- جمعية الزهراء وجمعية الزهراء- القصر العدلي. وسبق للمحافظة أن فعلت في ٢٦ آذار الماضي ٥ خطوط ضمن المدينة بنظام (GPS)، وهي: السكري وطريق الباب

والميسر وجزماتي وباب الشرب، وجميعها في الشطر الشرقي للمدينة، بعد حوالي شهر من تفعيل خطوط الإذاعة والحداينة شرقي وغربي مع الدائري الشمالي والجنوبي، وبذلك تكون قد خدمت أهم الخطوط الطويلة المسافة، ويتبقى خط حلب الجديدة شمالي وحلب الجديدة جنوبي المستثمرين من شركة خاصة. وتأمل المحافظة بعد تطبيق نظام التتبع الإلكتروني على خطوط النقل الداخلي المهمة، ضبط البهر في استخدام مخصصات وسائل النقل من المحروقات ومنع بيعها في السوق السوداء، عدا توفير وسائل النقل لحل مشكلة النقل التي تؤثر سكان المدينة وتستنزف دخولهم ووقتهم. ويبلغ عدد الميكرو باصات العاملة في مدينة حلب ٢٨٧٠ ميكرو باصاً، ولا تزال عمليات التسجيل على أجهزة التتبع الإلكتروني مستمرة لتشمل جميع الخطوط المدينة فالريف.

وكانت محافظة حلب بدأت في ٣ كانون الأول الماضي بتركيب أجهزة نظام المراقبة الإلكتروني على الميكرو باصات العاملة على خطي حي الحداينة شرق وغربي، وذلك بسبب أهمية الخطين الذين يخدمان أحياء عديدة، وبغية ضبط عمل الميكرو باصات وإلزام سائقيها بالعمل والتقيّد بمساراتهم المحددة.

طريقة الحكومة
بشراء المحاصيل

إذا التاجر دفع لك
٣ آلاف بالنيلو ..
أنا بدفع لك ألف
وحبة مسك



٥٢٠٠ مغترب نظموا وكالات لأهاليهم

كاتب العدل الأول لـ «الوطن»: ٩٩ بالمئة
من حالات التزوير تمكنا من ضبطها

راما ابو لبن

كشف كاتب العدل الأول بدمشق أحمد طالب في حديثه لـ «الوطن» أن عدد الوكالات المنظمة في الخارج التي وصلت دمشق منذ بداية العام حتى اليوم بلغ ٥٠٢ ألف وكالة، مؤكداً إن الإجراءات التي اتبعتها وزارة العدل خلال السنوات العشر الماضية، حصدت من عمليات التزوير بالوكالات بنسبة ٩٩ بالمئة، منوهاً بأن وزارة العدل لجأت لأرشفة الوكالات القديمة وبدأت تنهج إلى سياسة الإصدار الإلكتروني لدى جميع دوائرها.

وعن آلية بيع العقارات التي تعود ملكيتها لمغتربين بين طالب أنه على المغترب التوجه إلى السفارة أو القنصلية السورية في البلد الموجود فيه، ليقيم بتتظيم وكالة وتصديقها ومن ثم إرسالها إلى الوكيل في سورية وبودوره يصديقها من وزارة الخارجية.

أما في حال عدم وجود سفارة في الدولة التي يقيم فيها المغترب، فإمامه خياران، إما اللجوء إلى أقرب دولة فيها سفارة أو قنصلية سورية وتصديق الوكالة، أو الاستعانة بكاتب العدل في الدولة المقيم فيها، ثم يرسلها إلى الوكيل الذي يصديقها من سفارة دولة الإغتراب في إحدى الدول المجاورة كلبان أو الأردن ثم يقوم بتسليمها لوزارة الخارجية لتقوم بعملية التصديق.

وأرجع طالب أسباب رفض الوكالات الخارجية إلى تعذر حصول البعض على الموافقات المطلوبة، موضحاً أن وزارة الخارجية تطلب من صاحب العلاقة مراجعة وزارة الداخلية لتبيان أسباب الرفض ولا علاقة للعدل بذلك، مؤكداً أنه لا يمكن وضع نسبة تقريبية لعدد الوكالات التي يتم رفضها

لأنه يتم تسليمها في حال الرفض لصاحب العلاقة من وزارة الخارجية.

أما فيما يتعلق بالمهاجرين بطريقة غير شرعية ومن لم يحصل على الموافقات اللازمة للوكالة، فقد بين عضو نقابة المحامين بدمشق فيصل جمول في حديثه لـ «الوطن» أنه لا يوجد أي آلية لبيع عقاراتهم ولا يمكن تجاوز الموافقة مطلقاً، مرجعاً سبب الإجراءات الشديدة في موضوع بيع العقارات إلى أن بعضها سرقت بموجب وكالات مزورة تأتي من الخارج.

جمول: الإجراءات
المشددة غايتها
الحفاظ على أملاك
المواطنين المغتربين

معتبرا أن هذا الإجراء يأتي في مصلحة المواطنين لحماية أموالهم من التعدي على أملاكهم داخل سورية.

وحول آلية بيع عقارات المغتربين أوضح المحامي فايز ترياقي لـ «الوطن» إمكانية تقسيمها إلى ثلاثة أشكال، إما من خلال توكيل محام قبل السفر على أن تكون وكالة سارية المفعول، أو أن يوكل شخصاً داخل البلاد ليتولى عنه في إجراءات البيع والفراغ، أما الحالة الثالثة فهي إضفاء البائع عقداً مع الشاري قبل السفر، ليرفع الأخير دعوى تثبيت بيع أمام القضاء.

وفي هذه الحالة يتم التأكد أولاً من بصمة البائع على العقد تقديماً لعمليات النصب والاحتيال، وتبدأ بعدها إجراءات التبليغ ويعقبها كشف من القاضي على العقار للتأكد من أن مواصفاته الواردة في العقد مطابقة للواقع، ومن ثم يصدر الحكم بنقل الملكية.

وأوضح ترياقي أنه في حالة وجود أي إشكالية قانونية بحق المالك، فإنه يتعذر إتمام البيع، ولا يمكن المصالحة على العقد أو إبرازه في المحكمة، متوقفاً أن نسبة هذه الحالات قد تصل نحو ١٥ بالمئة.